دور القروض الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تحليلية للمشاريع الصغيرة في العراق

شذى عبد الحسين جبر
الكلية التقنية الادارية / بغداد
alshatha2006@yahoo.com

انوار مصطفى حسن
الكلية التقنية الادارية / بغداد
wak_wak_77@yahoo.com

الخلاصة:

تعد المشروعات الصغيرة التي نالت اهتمام معظم دول العالم احدى القطاعات الاقتصادية و بسبب دورها في انتاج وتشغيل ورفد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي فضلا عن دور تلك المشاريع في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للحد من مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارات مختلفة نسبيا لتوسيع نطاق التنمية للبلد ليشمل كافة المجالات، و توفير فرص عمل. وفي الوقت الحاضر يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة باتجاه عملية التصنيع، حيث ان التجارب العالمية تأكد بأن تطوير المشاريع الصغيرة الريادية مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة، بوضع تشريعات وقوانين لتفعيل هذا القطاع، وازالة العقبات التي تعيق تطوره ومساهمته بشكل فعلي في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ومن خلال تخفيض حجم البطالة وزيادة الإيرادات ومن ثم تحسين الناتج المحلي الاجمالي للبلد .

لذا فان تشجيع اصحاب المشاريع الصغيرة سيساعد في تحقيق طفرة كبيرة ونوعية مهمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في البلد. الا ان المشكلة الكبيرة التي تواجه هذه المشاريع توفير التمويل اللازم لتنميتها وتوسعها لذا يواجه اصحاب هذه المشاريع صعوبة كبيرة في الحصول على مصدر تمويل كافٍ ومناسب. وان اهم مصادر تمويل هذه المشاريع الدعم الحكومي الذي يساهم في اعطائها الصفة القانونية وكذلك انشاء صناديق لتمويلها كما تم تطبيقه في العراق بإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة عام (2012) لذا يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور هذا الصندوق في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة وسيتم تفعيل دورها في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل .

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، مشكلة البطالة، التمويل، تطوير المشاريع الصغيرة.

Role of the Government Loans in the Development of Small Enterprises "Analytical Study of Small Enterprises in Iraq"

Shatha Abdul Hussein Jabur Anwar Mustafa Hasan
Technical College of Management/ Baghdad

Abstract:

The small enterprises that have attracted the attention of most countries of the world are one of the economic sectors and because of their role in producing, operating, income generation, innovation and technological progress as well as the role of these projects in achieving economic and social goals to reduce the unemployment problem by providing jobs for individuals with relatively different skills to expand the development of the country to include all fields and provide job opportunities. At the present time, the role of small industries is emphasized as the most effective mode of moving the labor force towards the industrialization process. The international experience has confirmed that the development of small enterprises is important in achieving economic development and eliminating unemployment by legislation enacting and laws to activate this sector. And till know the development and effective this kind of project obstruct to the achievement of comprehensive sustainable development, by reducing unemployment, increasing revenues and thus will improving the country's gross domestic product.

Encouraging small-scale entrepreneurs will help to achieve a significant boom and quality at the economic and social levels of the country. However, the big problem that facing these projects is the provision of necessary financing for their development and expansion if the owners of these projects face great difficulty in obtaining a sufficient and appropriate source of funding. The main sources of funding for these projects is the government support, which contributes to give them the legal status, as well as the establishment of funds to finance them, as was implemented in Iraq, by establishing the Small Projects Support Fund in 2012. This research aims shedding light on the role of this fund for supporting and developing small enterprises for reducing the problem of unemployment and job opportunities creation.

Keywords: Small Enterprises, unemployment problem, developing small enterprises.

المقدمة

انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة فقد اصبحت محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة على اختلاف وجهات النظر للتنمية الاقتصادية. والمشاريع الصغيرة اليوم لها أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، لدورها الفعال في تشغيل العمالة، لما توفره هذه المشاريع من فرص عمل واسعة للفرد ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، والدور الذي يمكن أن تلعبه في النمو الاقتصادي. وتلعب المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في معظم دول العالم، فهي تساهم بنسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تعمل على التخفيف من مشكلة البطالة ، وتطوير الايدي العاملة باكتساب المهارات الفنية والتقنية من خلال تشغيلها في هذه المشاريع، هذا فضلا عن دورها في تلبية احتياجات الافراد من السلع والخدمات. " وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام و استثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الانتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الاقدام على اقامتها، اضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر الى عمليات الانتاج فقط[14] أن المشاريع الصغيرة تشكل الحصة الكبرى من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد وتعد أكبر مشغل للأيدي العاملة، إضافة إلى أنها من أهم العوامل التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي ، وتحقق أفكارا إبداعية خلاقة، ولكنها تحتاج للدعم المادي حتى تتمكن من توسيع نطاق العمل فيها. وهذه المشاريع تحتاج الى مجموعة من أصحاب القدرات الذهنية والخبرات العلمية لتتمكن من الإبداع والابتكار. والعراق، شأنه في ذلك شأن معظم بلدان العالم الثالث، تؤدي المشاريع الصغيرة دورا هاما في التنمية الاقتصادية. وتشكل هذه المشاريع الاستثمارية الصغيرة أداة هامة للأفراد ذوي الدخل المنخفض للتغلب على الفقر من خلال أنشطتها الانتاجية في السوق تدفع عجلة النمو الاقتصادي للبلد نحو الامام. وتبرز مشكلة البحث في تسليط الضوء على القيود التي تؤثر على نمو وتنمية المشاريع الصغيرة والمتمثلة في القروض الحكومية التي تعد الرافد الوحيد في العراق لا قامة ونمو هذه المشاريع الصغيرة. أن نمو هذه المشاريع يعتمد على فعالية وكفاءة المدير في إدارتها وتمويلها والتركيز على القروض في ممارسات الإدارة المالية الجيدة. ونتيجة لذلك، فإن تلك المشاريع سوف تخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة رأس المال، وزيادة المبيعات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:

تمثل المشاريع الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتحقيق الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ويؤكد الباحثون والمختصين الاقتصاديين والماليين على دور المشاريع الصغيرة في تنمية الاقتصاد، لا سيما في ظل دورها الرئيسي في محاربة مؤشري الفقر والبطالة، وذلك كون المشاريع الصغيرة تعد عصب الاقتصاد الوطني والمشغل الأكبر للأيدي العاملة وتسهم في زيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم المتحققة من المنتجات التي تصنعها. فضلا عن ان المشاريع الصغيرة تشكل الحصة الكبرى من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد وتعد أكبر مشغل للأيدي العاملة، إضافة إلى أنها من أهم العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي وتحريك عجلة النمو وكذلك قدرتها على ان تصبح قادرة على النهوض والاستدامة. وتمثل المشاريع الصغيرة الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد، ولكن توجد عدة معوقات تواجه هذا النوع من المشاريع كارتفاع مخاطرتها وصعوبة الحصول على راس المال وضعف الخدمات الحكومية لها بسبب كثرتها وعدم السيطرة المباشرة عليها، وضعف الخبرة الادارية للقائمين عليها، هذا وبالرغم من الدور الفعال والأهمية البالغة التي تتمتع بها هذه المشاريع، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالاسئلة الاتية:-

1. ما دور المشروعات الصغيرة في العراق في توفير فرص العمل للمجتمع ؟
2. ماهي اهم القطاعات التي تغطيها المشاريع الصغيرة؟
3. ما طبيعة الواقع التي تعيشه المشاريع الصغيرة؟
4. ماهو دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دعم المشاريع الصغيرة؟
5. هل تؤدي القروض التي يمنحها صندوق دعم المشاريع تحسين مستوى الدخل وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل .

ثانيا: فرضيات البحث: يقوم هذا البحث على عدة فرضيات منها:

1. تؤدي القروض التي تمنحها المؤسسات الحكومة والجهات المختصة في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة الى تطور ونمو هذه المشاريع.

2. يؤدي التوسع في إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة الى زيادة تشغيل الايدي العاملة وبالتالي خلق فرص عمل .

ثالثا: أهمية البحث

1. تساعد المشاريع الصغيرة في سد احتياجات الاقتصاد من السلع والخدمات المختلفة، وتوفير فرص للعمل.
2. دور المشاريع الصغيرة في الإنتاج والتشغيل وتحقيق الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.
3. الفائدة المرجوة من دعم وتفعيل وريادة المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية وزيادة دخل الفرد وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته.
4. البحث يلقي الضوء على واحدة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين والمتمثلة في دراسة المشروعات الصغيرة ودورها في توفير فرص للعاطلين عن العمل في العراق وما تعكسه هذه الفرص في التنمية الاقتصادية .

رابعا: أهداف البحث: يهدف تحقيق عدة أمور، أبرزها ما يلي:

1. عرض الواقع الذي تعيشه المشاريع الصغيرة في العراق.
2. تسليط الضوء على عدد وكمية القروض الممنوحة من قبل صندوق دعم المشاريع الصغيرة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى اصحاب المشاريع الصغيرة.

خامساً: مصادر البيانات

1 . المصادر المكتبية: بصورة أساسية سيتم استخدام المصادر الثانوية، مثل: الكتب والمجلات العلمية المحكمة والأبحاث ومراكز الدراسات والأبحاث والإحصاء ذات الصلة بموضوع البحث.

2. مصادر التحليل: حيث يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف وتقييم واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق ومعرفة الآفاق التنموية المستقبلية لها فضلاً عن البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الجهات الداعمة والساندة لعمل المشروعات الصغيرة في العراق ، من خلال الآتي :

أ. بيانات واقع الحال من المشروعات نفسها بالاعتماد بيانات من المديرية العامة للتنمية الصناعية وإتحاد الصناعات العراقي فضلاً عن المعلومات التي تم الحصول عليها من كل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، وشركة الكفالات المصرفية.

ب. البيانات المنشورة من قبل شركة الكفالات المصرفية العامة للفترة 2007-2014.

سادسا: مجتمع وعينة البحث

يشمل مجتمع البحث المشاريع الصناعية الصغيرة العاملة في العراق والتي يتم تمويلها من قبل صندوق الاقراض في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك شركة الكفالات المصرفية.

اما عينة البحث فتمثلت بمجموعة من الشركات الصغيرة العاملة في العراق للفترة 2007-2014.

سابعا: حدود البحث

1. الحدود الزمانية : إمتدت حدود الدراسة للفترة من 2007 لغاية 2014

2.الحدود المكانية: المنظمات والمشروعات الصناعية الصغيرة العاملة ضمن الحدود الإدارية للعاصمة بغداد وبعض المحافظات العراقية .

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولا : مفهوم المشاريع الاستثمارية الصغيرة

نالت المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم اهمية كبيرة لأنها تشكل أكبر قطاع اعمال يساهم في التنمية الاقتصادية. وتعمل الحكومات في مختلف أنحاء العالم على تعزيز ودعم نمو المشاريع الصغيرة بشكل متزايد كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الشاملة.[13] لان المشاريع الاستثمارية الصغيرة تعتبر القوة الدافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية لكل مجتمع. وتشير عدد من الدراسات إلى أن المشاريع الصغيرة هي مصادر لتشغيل العمالة في المجتمع. لقد اصبحت المشاريع الصغيرة محط اهتمام كل العالم لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الجماعي والفردي لذا يتوجب على الحكومة والقطاع الخاص الى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة كي تنمو وتزدهر. ويمثل المشروع الصغير عملاً تجارياً صغيراً ويحاول الباحثين ايجاد مفهوم دقيق لذلك المشروع الصغير الا انه من الصعب ايجاده حيث لا يمكن تحديد مفهوم المشروع الصغير استنادا الى معيار واحد وانما تستند على بعض الاسس والمعايير ومن هنا ان تحديد مفهوم المشروع الصغير يختلف باختلاف المكان ومجال وطبيعة النشاط فيما اذا كان صناعي او تجاري او حرفي.

ويمكن القول بان المشاريع الصغيرة تتضمن ثلاثة عناصر اساسية هي:

1. **الموارد المالية :** وتتمثل بالآلات والمعدات والمواد الخام وغيرها من الموارد.
2. **الموارد البشرية :** وتتمثل بالمهارات الشخصية في العمل.

3. **مورد الربح:** حيث يعتبر الهدف الاساسي من فتح اي مشروع ويتحقق عندما تتجاوز الاموال الواردة الى المشروع الاموال الصادرة عنه. [4]

وقد لوحظ أن المشاريع الاستثمارية الصغيرة تسهم إسهاما كبيرا في تجميع العمالة والإنتاج والدخل القومي في البلد، إلى جانب بعض القيود ، مما يعوق مشاركتها في الأسواق العالمية. والمشاريع الصغيرة هي أيضا أداة هامة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض من أجل القضاء على الفقر . ولذلك، فإن فهم حركة المشاريع الصغيرة هو أمر ضروري ليس فقط لتطوير برامج الدعم للمشروعات الاستثمارية الصغيرة، وإنما أيضا لنمو الاقتصاد ككل [12] ويسهم القطاع في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في إيجاد فرص العمل، وتدريب أصحاب المشاريع، وتوليد الدخل وتوفير مصدره وهو ما يمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة لذلك، فإن المشاريع الاستثمارية الصغيرة تعد اداة للابتكار وتطوير اصحاب المشاريع في رفد التنمية الاقتصادية للبلد. وبالنظر إلى أن التمويل هو العنصر الأكثر أهمية لبقاء أي مشروع او مؤسسة ، كان الدافع الرئيس لهذا البحث هو تقييم وتفعيل دور وممارسات الإدارة فيما يتعلق بالتمويل الذي يتبع لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة ومدى جودة تشغيل ونمو ودعم المشاريع الصغيرة ماليا. أثبتت تجارب دول العالم المتقدمة ان المشاريع الصغيرة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية اذا توفر لها التمويل اللازم وأعطيت ماتستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات ومنحت الفرصة لإثبات ذلك.[9] وتمثل المشاريع الصغيرة اللبنة الاساسية في بناء الصروح الاقتصادية العملاقة في العالم المتطور فالمحل التجاري الصغير البسيط قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة مما يؤكد ذلك ان الثورة الصناعية التي شهدتها انكلترا وفرنسا والمانيا في القرن الثامن عشر لم تاتِ من فراغ وانما انطلقت هذه الثورة من المشاغل الصناعية الصغيرة التي كانت موجودة انذاك[3] ويوضح المفهوم السابق للمشروعات الصغيرة أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة " هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة.[13]

ان المشروع الصغير هو منظمة اعمال صغيرة يقيمها افراد لممارسة نشاط اقتصادي بهدف الربح ولها خصائص تميزها عن الصناعات المتوسطة والكبيرة الحجم ، ويهتم علماء الادارة بالأعمال القانونية اي الاعمال المرخصة من الدولة والتي تختلف احجامها ، وتتميز الاعمال الصغيرة بتعدد اسمائها وتعقد عملية تعريفها، كما تعددت الاطراف المهتمة بها[5] . ويعرف المشروع الصغير بانه المشروع الذي يعتمد على الحساب الخاص للعمالة والعاملين، والذي يعمل على خلق فرص عمل لصاحبه والاخرين وبما في ذلك العمالة الاسرية غير مدفوعة الاجر[4]. وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل الاستراتيجية والقصيرة الأجل التكتيكية كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– 50 عمالا. [12]

ثانيا: تنظيم وتكوين المشروعات الصغيرة:

ان المشاريع الصغيرة اصبحت منتشرة بشكل واسع في جميع القطاعات الاقتصادية وان الاهمية النسبية لكل مشروع صغير تختلف من مشروع لأخر. كما لم يكن لها تنظيم لحماية مصالحها الا من عهد حديث جدا وقد كان من الصعب على المشروعات الصغيرة ان تنظم نفسها وقد يعود السبب الى روح الفردية التي تتمتع بها معظم هذه المشاريع وقبل الثلاثينيات فشلت محاولات مختلفة لتنظيم المشروعات الصغيرةوفي عام 1937 فقط نجحت محاولة للتنظيم وتم انشاء الجمعية الوطنية للمشروعات المستقلة ومع ان هذه التنظيمات تختلف من نواحي التنظيم بطريقة العمل الا انها تحمل الاهداف او الغايات ذاتها[8]. يعاني اصحاب المشاريع الصغيرة من مشاكل كثيرة في راس المال، حيث يهدف التخطيط المالي للمشروع الصغير الى تحقيق الاستخدام الافضل لراس مال المشروع (جانب الموجودات)، والتكوين الافضل للهيكل المالي (جانب المطلوبات) بقصد تحقيق هدفي الربحية والسيولة. وفي اطار تحقيق تلك الاهداف تطرح واحدة من التساؤلات امام مالك المشروع موضوعها مصدر اموال المشروع اي من اين تأتي مالية المشروع الصغير فبعد ان يقرر مالك المشروع بشكل وخطة مشروعه واقدامه على مباشرة النشاط، نجده في كيفية توفير الاموال الكافية لتسيير دفة العمل لهذا المشروع بما يحقق اهدافه وفي سياق البحث عن مصادر التمويل فان امام صاحب المشروع الصغير عدة مصادر.

يوجد هناك مصدران لتمويل فعاليات وانشطة المشروع الصغير، الاول هو مدخرات مالك المشروع النقدية اما الثاني فهي الاموال التي توفرها المؤسسات المالية (المصارف والشركات الاقراضية) فيتمكن المالك من شراء مستلزمات وتجهيزات وبضاعة مشروعه الصغير بالأجل، ويتحمل المالك مسؤولية استرداد المبالغ المالية من تلك الموجودات بنوعيها الثابتة والمتداولة

معززة بهامش الربح المتوقع وهذا الربح يقابل التكاليف التي تحملها المشروع الصغير جراء قيامه بالنشاط، ويعمل على النمو في حجم راس المال المستثمر.[2]

ثالثا: أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية:

تكتسب المشاريع الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي :

1. تستخدم هذه المشاريع فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.
2. تتميّز هذه المشاريع بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق .
3. توفر هذه المشاريع سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية .
4. توفر هذه المشاريع فرصاً عديدة للعمل .
5. تقوم هذه المشاريع بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصّصة التي ترتبط بأذواق المستهلكين.
6. تعد هذه المشاريع أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدراً هاماً للتكوين الرأسمالي وللمهارات التنظيمية ومختبراً لنشاطات وصناعات جديدة.
7. تلعب هذه المشاريع دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.
8. تُسهم هذه المشاريع في تنويع الهيكل الاقتصادي. [1]

رابعا: ادارة المشروع:

يقصد بإدارة المشروع الصغير الجمع بين الموارد المادية والبشرية المتاحة في اداء عمل يدر ربحا.[4] ان نجاح المشروع الصغير يعتمد الى حد كبير على مدى كفاءة وفاعلية ادارته. ومع ان الاعمال قد تختلف في الحجم والنوع ، الا ان عناصر الادارة السليمة واحدة بالنسبة لها جميعا. يمكن وصف ادارة الاعمال الناجحة بانها الاستعمال المربح لتلك العوامل الضرورية لأدارة المشروع التجاري بنجاح اما الاموال والمواد والآلات والمعدات الاخرى والموظفين فتؤدي الى نتائج مختلفة تماما اذا ما تمت أدارتها بأسلوب صحيح مختلف كما ان استغلال الموجودات بشكل فعال ضروري وواضح في اي من الاعمال الناجحة. يتوجب على صاحب المشروع انجاز الوظائف الاساسية في تخطيط اي اختيار مسار المشروع في المستقبل والتنظيم اي تقسيم العمل او نشاط المشروع الى وحدات يمكن ادارتها وتوكيل نشاط الانتاج والتوزيع والتسويق والمالية الى افراد مؤهلين لا نجازها والاشراف على نشاطات هؤلاء المرؤوسين والمراقبة وتقييم واصلاح اعمال المرؤوسين من اجل ضمان تحقيق خطط المشروع التجاري. وان الوظيفة الاكثر اهمية في وظائف ادارة المشروع الصغير هي ادارة الامور المالية[8]. ان الاستثمار في المشروع الصغير يعد مخاطرة كبيرة ، وذلك بسبب تأثير العوامل البيئية على نجاح المشروع وبخاصة في حالة الركود ، وذلك بسبب عوامل ذاتية ترتبط بمسائل ادارية تتعلق بصاحب المشروع ومهارته وخبرته وقدرته على تجاوز الازمات واتخاذ القرارات السليمة ، باعتباره هو المسؤول الاول عن نجاح او فشل المشروع وهو وحده الذي يتخذ معظم القرارات ولهذا لابد من تحديد بعض المؤشرات الاساسية في عملية اتخاذ القرار وموضوعاته في المشروعات الصغيرة كي تكون اساسا يعتمد عليه اصحاب المشروعات في اتخاذ القرارات لاستراتيجية. [2]

ان هذه الوظيفة تمثل مشكلة بالنسبة لكثير من المشروعات الصغيرة لان القوة الادارية لا صحابها تكمن عادة في مجالات الانتاج والتسويق وليس في الامور المكتبية وتفشل هذه المشروعات في اغلب الاحيان لا نها تفتقر الى المهارات الاساسية في ادارة الامور المالية والتي يحتاجها العمل التجاري. وتشمل هذه المهارات تحديد الحاجة الى راس المال والقدرة على جمعه والتنبؤ بالتدفق النقدي وتوجيهه ومراقبته والتخطيط للأوضاع المالية للعمل في المشروع الصغير وتحلياها وتوجيهها واتخاذ القرارات الحكيمة فيما يتعلق بالاستثمار وان تطوير هذه المهارات امر مهم بالنسبة لصاحب المشروع الصغير الذي يقوم بإدارته بنفسه.[6]

خامسا: ادارة نمو المشروع الصغير:

نقصد بالنمو التغير الجذري الذي يحدث في العمل ، والذي يشمل التغير في حجمه وفي الكثير من خصائصه فأي عمل كأية منظمة ، ينمو ويتغير بمرور الزمن ويمكن تلمس هذا التغير والتي تحدث تدريجيا نتيجة

التعلم وتراكم التجارب واثر الظروف الخارجية . اما المقصود بإدارة النمو هو التأكد من حصول التغير بشكل متعمد وموجه وايجابي، وهو ما يحتاجه اصحاب المشروع الصغير اليوم. [5] وان خطوات بناء خطة المشروع الصغير تبدأ خطوات بناء المشروع بتحديد مقدار الدخل الذي يشعر صاحب المشروع انه ضروري ومهم لإدارة الاعمال الاساسية لفترة زمنية كافية وهذا ما يطلق عليه مدخل الرغبة في تحقيق دخل كافي والخطوات الاتية هي:

1. تحديد مستوى الارباح المرغوب بها للمشروع وتحديد الوقت المسموح والاستثمار المطلوب
2. مسح واختبار السوق المستهدف وبما يعكس امكانية بيع المنتجات وتحقيق الارباح المنشودة.
3. تحضير كشف بالموجودات التي يستعين بها المشروع.
4. تحضير ميزانية تقديرية اولية.
5. تحديد مصادر الموجودات المطلوبة.
6. دراسة الموقع والمكان المناسب.
7. تحديد الشكل القانوني للمشروع.
8. تحديد نقطة التعادل.
9. بناء سياسة التعامل مع الموارد البشرية. [2]

سادسا: تمويل المشاريع الصغيرة:

وضحت المنظمة الدولية للإقراض والتمويل (International Micro Finance and Micro Lending Organization) ان هناك سبعة بنوك بدأت بتمويل المشاريع الصغيرة في امريكا اللاتينية اولا وانتشرت بعدها في كل من افريقيا واسيا، كما يعد بنك راكيات الاندنوسي احد البنوك الناجحة في هذا المجال اذ وصل عدد المقترضين الى 35 مليون مقترض وعدد من المودعين وصل الى اكثر من 21 مليون مودع [11]. ثم تزايد الاهتمام في معظم الدول النامية بالاستجابة لاستراتيجية اقتصادية معالجة البطالة وتوفير فرص العمل للأفراد عن طريق المشاريع الصغيرة. ان احدى المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة ، هي صعوبة و ضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، أي صعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما بسبب عدم وجود الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، بالإضافة الى صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد[13]. مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات في غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها. كما ان معوقات اقتصادية،هي مشكلات اخرى تواجه المشاريع الصغيرة تتمثلبالنشاطالاقتصاديومناخالاستثماربصفة عامة. إضافة إلى المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات الحجم الكبير كذلك معوقات تنظيمية وتشريعية بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك[12]. وقد تعمل بعض التشريعات بحرمان المشاريع الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية، هذا كله مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المشروعات. يتضح مما تقدم أن المشروعات الصغيرة تعاني جملة من المشكلات والمعوقات وأنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق آلية تنفيذية تدعمها، بمعنى أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها، سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها، تلك الاستراتيجية التي تعمل في إطار استراتيجية تنموية عامة.

سابعا: استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة : يعني جملة من السياسات المتكاملة في مجالات هي :

1. **في مجال سياسة التشريع والتنظيم:** يتم وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة لمختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع، ومن حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع الغير منظم [13].

2. **في مجال سياسة التمويل:** ويتم عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية والبنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة . إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة حيث أن سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض وكذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة. إن المصادر المؤسسية لرأس مال الاعمال الصغيرة لا تكاد تذكر، ونقص الائتمان هو يعتبر القيد الوحيد الأهم بالنسبة للشركات الحضرية. إن انخفاض تكاليف تشغيل الشركات تشير إلى أن هناك سوقا كبيرة بالنسبة للمشاريع الصغيرة وتحديد نقص الطلب باعتباره عائقا رئيسيا، مما يشير إلى الحاجة لتحليل أكثر حذرا للمشاريع الصغيرة.[10]

3. **في مجال سياسة الدعم الفني:** وتتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة[13]. إضافة إلى تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة والكبيرة. وصولاً إلى أهمية تنشيط التسويق عبر الانترنت في ظل التطور الهائل لاستخدام التكنولوجيا.

المبحث الثالث: الجانب العملي

اولا: تجربة القروض في العراق(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ صندوق الاقراض)

ضمن تجربة العراق في منح القروض الصغيرة لذوي المشاريع الصغيرة ساهمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ برنامج القروض الميسرة عن طريق تمويل اقامة مشاريع صغيرة مدرة الدخل للشباب العاطلين في جميع الانشطة الاقتصادية، وذلك في اطار الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.ونفذت وزارة العمل اربعة برامج في هذا الاتجاه وهي (برنامج القروض الصغيرة للفترة من سنة 2007 ولغاية سنة 2009، برنامج التأهيل المجتمعي فتنمح القروض للمعاقين بنسبة عوق 50%، برنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لسنة 2012، برنامج انشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة). كما استخدمت وزارة العمل المبالغ التي خصصتها وزارة التخطيط ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والبالغة (84) مليار دينار لموازنة الخطة لعام 2012، لتمويل مشاريع صغيرة في المحافظات الاكثر فقراً وحسب احصائيات وزارة التخطيط لكلا من (الديوانية، كربلاء، بابل، المثنى، صلاح الدين، ديالى، واسط، الناصرية).ووضعت وزارة العمل ايضاً خطة لاقراض (10000 – 11000) مشروع صغير في هذه المحافظات لفئات محددة من شرائح المجتمع التي تعاني وطأة الفقر نتيجة البطالة والحرمان ، ومن ضمن الفئات المشمولة بالاقراض وهم:

1. الارامل والمطلقات المعيلات لأسرهن
2. المعاقون الفقراء
3. الاسر غير المستقرة في اماكن الطمر الصحي
4. المطلق سراحهم من السجون الذين تعلموا مهنة في السجن
5. المتسولون من اهالي المحافظة دون غيرها
6. العاطلون عن العمل من الفقراء خصوصاً المعيلون لاسرهم
7. المشمولون ببرنامج القروض الميسرة السابق ولم يتم منحهم القرض
8. المهجرون العائدون الى مناطق سكناهم

يشار الى ان القروض الممنوحة ضمن البرنامج الخاص بالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، قروض بلا فوائد مصرفية يمنح خلالها المقترض فترة سماح امدها سنة من تاريخ استلام القرض ، ويكون تسديد الاقساط سنوياً ولمدة (8) سنوات بعد انتهاء فترة السماح يمنح المقترض (2) مليون دينار اضافة الى مبلغ القرض كقرض اضافي في حالة تشغيله لأي عامل اضافي وبعد مرور فترة لا تقل عن (6) اشهر من تنفيذ المشروع يعفى ورثة المقترض المتوفي مما تبقى بذمته في حالة غلق المشروع وعدم قدرة الورثة على ادارته ، ومن ثم تقوم اللجنة الدائمية العليا برفع توصية الى معالي السيد وزير العمل باعفاء المقترض من القسط الاخير استناداً الى توصية من اللجنة المركزية في المحافظة في حالات تشغيل المقترض ما لا يقل عن (5) عاطلين عن العمل

وثبوت نجاح المشروع وتأثيره على المنطقة المقام فيها وكونه من المشاريع الريادية. وتشرف وزارة العمل والشوؤن الاجتماعية على تنفيذ الآليات والضوابط المقترحة في 2012/7/17 ، كما تم تشكيل فريق دعم اداري لبرنامج الاقراض ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في مقر دائرة التشغيل والقروض لاغراض مراجعة وتدقيق الاستمارات والتحقق من استيفائها شروط وضوابط الاقراض وتهيأتها للجنة العليا، اضافة الى فريق الدعم الفني لاغراض وضع قاعدة بيانات ضمن البرنامج المعد لهذا الغرض، اما آليات التنفيذ فقد تم تشكيل لجنة دائمية عليا بمقر الدائرة برئاسة مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني في حينها قبل تحقيق الفصل بين دائرتي التشغيل والقروض ودائرة التدريب المهني في 2013/3/10 ليتم ترأس اللجنة من قبل مدير عام دائرة التشغيل والقروض، حيث تتلخص مهام اللجنة في تدقيق معاملات القروض الواردة من اللجان المركزية في المحافظات والتحقق من صحة المستمسكات.

ثانيا: تحليل واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق :

جدول (1) خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات 2007 –2014 (ألف دينار)

السنة	عدد المشاريع	التغير	نسبة النمو	قيمة الأنتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
2007	13406			812441151	467189737
2008	-		-	-	
*2009	10289	-3117	-23.25	815953528	389231285
2010	11131	842	0.08	1556336009	569746849
2011	47281	36150	3.25	3896267446	1964921474
2012	43669	-3612	-0.08	4567101970	2066295408
2013	27694	-15975	-0.37	3289710372	1901120490
2014	21809	-5885	-0.21	1924980220	932469816

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقارير السنوية لإحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (2007 – 2014)

* لم يصدر التقرير لسنة 2008 بسبب التعداد .

ملاحظة: لغاية عام 1982 كانت المنشآت الصغيرة هي تلك التي تستخدم أقل من عشرة أشخاص ، وابتداءا من عام 1983 اعتبرت المنشآت التي تستخدم أقل من عشرة أشخاص واستثماراتها في المكائن أقل من (مائة ألف) دينار منشآت صغيرة. البيانات لاتتضمن محافظات شمال العراق.

يبين الجدول(رقم 1) واقع المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق خلال مدة البحث (2007-2014) واتضح الاتي:

1.بلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة لسنة 2007 (13406) مشروعاً ، ولم يتم إجراء إحصائية عام 2008 في حين إنخفض عدد هذه المشروعات لسنة 2009 مقارنةً بسنة 2007 الى (10289) مشروع ، أي بنسبة إنخفاض قدرها (23.25-%) بمقدار (3117) مشروع. وبلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة عام 2010 (11131) مشروع بزيادة مقدارها (842) مشروع بنسبة زيادة بلغت (8%). في حين ارتفع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة لعام 2011 الى (47281) مشروع عما كانت عليه سنة 2010 وبفرق (36150) مشروع وبنسبة ارتفاع قدرها (325%)، فيما انخفضت عدد المشاريع لعام 2012 الى (43669) مشروع بنسبة انخفاض قدرها (8%) عن عام 2011 وبانخفاض مقداره (3612) مشروع، وكذلك انخفض عدد المشاريع في عام 2013 الى (27694) بانخفاض مقداره (15975) مشروع بنسبة انخفاض مقدارها (37%)، واستمرت الانخفاضات بعدد المشاريع الصغيرة لعام 2014 الى (21809) مشروع بنسبة انخفاض بلغت(21%)

2.قيمة الإنتاج: حققت المشروعات الصناعية الصغيرة أعلى قيمة للإنتاج عام 2012، حيث بلغت (4567101970) مليون دينار، فيما بلغت أوطأ قيمة للإنتاج عام 200 فبلغت (812441151) مليون ديناراً.

3.قيمة مستلزمات الإنتاج :بلغت مستلزمات الإنتاج للمشروعات الصغيرة الصناعية أعلى قيمة لها عام 2012 حيث بلغت (2066295408) مليون دينار ، وهو مؤشر

إيجابي يبين أهمية ودور الصناعات الصغيرة في نمو مجمل النشاط الصناعي. بينما بلغت أوطأ قيمة لهذه المستلزمات الإنتاجية عام 2009 حيث بلغت (389231285) مليون دينار فقط .

ثالثا: تحليل فرص العمل القائمة والجديدة

جدول (2) فرص العمل القائمة والجديدة للمشاريع الصغيرة وفق شركة الكفالات المصرفية للسنوات 2014- 2007

السنوات	القائمة	التغير في الفرص	نسبة النمو	الجديدة	التغير في الفرص	نسبة النمو
2007	347			107		
2008	863	516	148.70	318	211	197.20
2009	4879	4016	465.35	636	318	100.00
2010	9136	4257	87.25	1171	535	84.12
2011	13078	3942	43.15	2429	1258	107.43
2012	15553	2475	18.92	4383	1954	80.44
2013	19021	3468	22.30	5129	746	17.02
2014	20289	1268	6.67	5479	350	6.82
المتوسط	10396	284	113.191	2457	767	84.719

يعرض الجدول (رقم 2) اعداد فرص العمل للمشاريع الصغير وفق شركة الكفالات المصرفية للسنوات 2007- 2014 ومنه يلاحظ ان متوسط فرص العمل للمشاريع القائمة هو (10396) فرصة ، وان اعلى فرص كانت في سنة 2014 وبلغت (20289) فرصة وهذا يشير الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الذي ادى الى ارتفاع هذا المستوى في فرص العمل. اما متوسط الفرص الجديدة فبلغ (2457) فرصة جديدة، ويلاحظ ايضا ان عدد الفرص الجديدة كان بتزايد مستمر وبشكل متوالي خلال مدة البحث مما يشير الى تحسن اداء هذا النوع من المشاريع وتوجه الشباب نحو المشاريع الصغيرة بدلا من الاعتماد على القطاع العام فقد بلغت عدد الفرص الجديدة للسنوات (2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014) (107، 318، 636، 1171،2429، 4383، 5129، 5479) على التوالي.

رابعا: القروض الممنوحة لشركة الكفالات المصرفية

جدول (3) القروض الممنوحة حسب القطاعات لشركة الكفالات المصرفية

السنة	تجاري	سياحي	خدمات	صحي	صناعي	انشاءات	زراعي
2007	2	3	12	1	10	6	4
2008	28	1	70	2	35	4	3
2009	602	34	261	40	245	4	21
2010	519	23	415	22	264	0	7
2011	809	39	909	23	177	0	5
2012	922	49	1946	21	144	199	3
2013	1487	42	809	23	130	365	9
2014	608	4	224	14	44	176	6
المجموع	4977	195	4646	146	1049	754	58

يبين الجدول (رقم 3) عدد القروض الممنوحة من شركة الكفالات المصرفية الى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال سنوات البحث ومنه يلاحظ ان القطاع التجاري وقطاع الخدمات كانت له الحصة الاكبر من حيث عدد القروض فبلغ مجموع القروض الممنوحة للقطاعين خلال مدة البحث (4977 ، 4646) قرض على التوالي ، فيما شكل القطاع الزراعي اقل نسبة من حيث عدد القروض الممنوحة اذ بلغ مجموع عدد القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال مدة البحث وهي ثماني سنوات (58) قرض فقط وهو منخفض جدا اذا ما تمت مقارنته بتدني نشاط هذا القطاع ، وكذلك انخفض عدد القروض الممنوحة للقطاعين السياحي والصحي وبلغ مجموع القروض الممنوحة لهما (195، 146) قرض على التوالي.

خامسا: :تحليل القروض الممنوحة من شركة الكفالات المصرفية بموجب الجنس

جدول (4) عدد القروض الممنوحة ونسب نموها من شركة الكفالات المصرفية للمشاريع الصغيرة

السنوات	اناث	التغير	نسبة النمو %	ذكور	التغير	نسبة النمو %	المجموع	التغير	نسبة النمو %
2007	2			36			38		
2008	21	19	950	122	86	238.89	143	105	276.32
2009	106	85	404.76	1101	979	802.46	1207	1064	744.06
2010	151	45	42.45	1099	2-	0.18-	1250	43	3.56
2011	281	130	86.09	1681	582	52.96	1962	712	56.96
2012	582	301	107.12	2702	1021	60.74	3284	1322	67.38
2013	511	71-	12.20-	2354	348-	12.88-	2865	419-	12.76-
2014	252	259-	50.68-	824	1530-	65.00-	1076	1789-	62.44-

يبين الجدول رقم (4) ان اعلى مجموع القروض الممنوحة من قبل شركة الكفالات المصرفية للمشاريع الصغيرة لعام 2012 حيث كانت (3284) وبنسبة نمو مقدارها (67.38)، وتليها مجموع القروض الممنوحة عام 2013 وهي (2865) وبنسبة نمو مقدارها (-12.76)

،وان اقلها كان عام 2007 حيث بلغت (38) ولم تكن هناك نسبة نمو، وان اعلى نسبة نمو تحققت عام 2009 (744.06)، تاتي بعدها النسبة التي تحققت عام 2008 حيث كانت (276.32).

سادسا: عدد المشاريع حسب القطاعات وفقا لجنس المستفيد التي منحها صنوق الاقراض

جدول (5) قروض المشاريع الصغيرة موزعة حسب الجنس لمختلف الانشطة الاقتصادية

ت	صنف النشاط الاقتصادي	عدد المشاريع الصغيرة (القروض)		المجموع
		للذكـــــور	للانـــــاث	
1	خدمي	25550	1986	27536
2	تجاري	17452	1208	18660
3	زراعي	10610	211	10821
4	صناعي	5615	522	6137
5	اخرى	8972	1197	10169
	المجموع	68199	5124	73323

ويبين الجدول(رقم5) عدد القروض للمشاريع الصغيرة الممنوحة من صندوق الاقراض في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال سنوات البحث ومنة يلاحظ ان وجود عدد المشاريع لجميع القطاعات بلغ (73323) ، حيث ان القطاع الخدمي كانت له الحصة الاكبر من حيث عدد القروض، وبلغ مجموع القروض الممنوحة للجنسين خلال مدة البحث (27536) قرض ، فيما شكل القطاع الصناعي اقل نسبة من حيث عدد القروض الممنوحة، اذ بلغ مجموع عدد القروض

الممنوحة لهذا القطاع الممنوحة للقطاعين التجاري والزراعي فبلغت (18660، 10821) قرض على التوالي. وبلغ عدد القروض في باقي القطاعات (10169) قرض . فيما يلاحظ ان عدد القروض الممنوحة لجميع القطاعات للذكور بلغ (68199) وهو يشكل نسبة (93%) من مجموع عدد القروض الممنوحة للمشاريع وهي نسبة مرتفعة جدا قياسا بعدد القرض الممنوحة لمشاريع الاناث لمختلف القطاعات اذ بلغ مجموعها (5124) قرض وتشكل نسبة (7%) فقط وهي نسبة متدنية كثيرا وهذا يشير الى عدم الاهتمام بطاقات المرأة في المجتمع العراقي .

خلال مدة البحث (6137) قرض فقط ، اما عدد القروض

سابعا: تحليل المستفيدين من مشروع القروض الميسرة حسب التحصيل الدراسي والجنس:

جدول (6) توزيع المستفيدين من القروض حسب التحصيل الدراسي والجنس

ت	التحصيل الدراسي	عدد المستفيدين حسب الجنس		المجموع
		ذكور	اناث	
1	ماجستير	12	2	14
2	بكالوريوس	2496	332	2828
3	دبلوم عالي	185	41	226
4	دبلوم	2626	263	2889
5	اعدادية مهنية	44687	2437	47124
6	اعدادية	540	71	611
7	متوسطة	913	91	1004
8	ابتدائية	992	125	1117
9	يقرأ ويكتب	164	19	183
10	امي	15584	1743	17327
المجموع		68199	5124	73323

يبين الجدول (6) توزيع المستفيدين من مشروع القروض بموجب التأهيل العلمي وحسب جنس المستفيد، حيث تنوع المستفيدين من برنامج منح القروض من حيث التاهيل العلمي ابتداءاً من غير المؤهلين دراسياً (الاميون) وصولاً الى حملة شهادات الماجستير، ويلاحظ ايضا ان عدد المستفيدين من حملة شهادات الاعدادية المهنية لهم الحصة الاكبر من عدد المشاريع فبلغ عددهم (47124) وهذا يشير الى الدعم الكبير لهذه الشريحة كونهم يملكون خبرات فنية متخصصة وخصوصا خريجي اعدادية الصناعة، وكذلك فان حصة الاميين كانت كبيرة حيث بلغ مجموع القروض (17327) مستفيد وهذا يشير الى دعم الدولة لهذه الشريحة من المواطنين كون اغلبهم من العاطلين عن العمل بسبب انخفاض مؤهلاتهم.

ثامنا: تحليل المقترضين حسب الجنس والمبالغ المقترضة الممنوحة لهم لمحافظات العراق

جدول (7) توزيع المستفيدين من الجنسين ومبالغ القروض الممنوحة لمشاريعهم الصغيرة في محافظات العراق

ت	المحافظة	عدد المقترضين حسب الجنس		المجموع	المبالغ الممنوحة كقروض (مليون دولار امريكي)
		ذكور	اناث		
1	بغداد	11150	1463	12613	63
2	نينوى	7713	110	7823	34
3	كركوك	3471	194	3665	16
4	صلاح الدين	2831	531	3362	16
5	الانبار	2862	151	3013	15
6	ديالى	2394	60	2454	5
7	بابل	5086	251	5337	26
8	كربلاء	3795	294	4089	18
9	النجف الاشرف	5369	265	5634	27
10	الديوانية	3529	217	3746	17
11	المثنى	2988	358	3346	14
12	واسط	5407	339	5746	24
13	ميسان	2775	258	3033	12
14	الناصرية	3316	127	3443	15
15	البصرة	5513	506	6019	26
المجموع		68199	5124	73323	328

يبين الجدول (7) ان المشاريع الصغيرة التي جرى اقامتها في محافظات العراق خلال سنوات البحث كانت (73323) مشروع بقيمة (328) مليون دولار امريكي، وكان اعلى عدد من المشاريع المقامة قد تحقق في محافظة بغداد حيث بلغ (12613) مشروع وبيقيمة (63) مليون دولار امريكي، وادنى عدد من المشاريع تحقق في محافظة ديالى فبلغت (2454) مشروع وبيقيمة (5) مليون دولار امريكي فقط كما كان هناك تناسب بين عدد المشاريع وعداد السكان في المحافضات. ويلاحظ من الجدول ايضا ان الاقبال على طلب القروض لاقامة المشاريع من قبل الشباب العاطل عن العمل كان متفاوتاً فيما بين المحافظات وذلك بسبب استقرار الوضع الامني في بعض منها ونسبة البطالة والكثافة السكانية حيث بلغ المجموع الكلي للمشاريع الصغيرة المقامة في المحافظات (68199) من قبل فئة الذكور، في حين كان المجموع الكلي للمشاريع الصغيرة المقامة في محافظات العراق (5124) للاناث وكان الاناتج الاجمالي لعدد المشاريع الصغيرة لكلا الجنسين (73323) الف .

كذلك يبين الجدول الطبيعة الثقافية والعرفية لسكان المحافظات العراقية كون عدد المشاريع للذكور يفوق كثيرا عدد المشاريع للاناث ، ورغم التحديات العديدة التي واجهت برنامج القروض الصغيرة للفترة من (2007- 2014) الا ان هذا البرنامج تمكن من ان يحقق نتائج جيدة من ناحية عدد الشباب الذين تمكنوا من الحصول على فرصة عمل من خلال اقامة المشاريع الصغيرة بدعم واسناد من هذه القروض ، وتجدر الاشارة الى ان الاقبال على طلب القروض لاقامة المشاريع من قبل الشباب العاطل عن العمل كان متفاوتاً فيما بين المحافظات وذلك بسبب استقرار الوضع الامني في بعض منها ونسبة البطالة والكثافة السكانية .

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات: من خلال دراسة وتقييم دور القروض في تنمية المشاريع الصغيرة في هذا البحث ، واتخاذ عينة من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل صندوق الاقراض في وزارة العمل الشؤون الاجتماعية وشركة الكفالات المصرفية كدراسة تطبيقية ، فقد تم التوصل إلى استنتاجات الآتية :

1. حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة على مستوى التخطيط الاستراتيجي الوطني وإدراك أهميتها في مسيرة التنمية الشاملة ، كونه بدأ بالظهور بشكل رسمي وذلك في اطار الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر. ونفذت وزارة العمل اربعة برامج في هذا الاتجاه وهي (برنامج القروض الصغيرة للفترة من سنة 2007 ولغاية سنة 2009 ، برنامج التأهيل المجتمعي وتنمح القروض للمعاقين بنسبة عوق 50 % ، برنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لسنة 2012 ، برنامج انشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة).
2. ساهمت القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في العراق التي تفاقمت خلال الأعوام الأخيرة ، كحل إجرائي سريع ومؤقت عبر تنمية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة وحقيقية للعاطلين عن العمل، وذلك بتشجيع روح المبادرة لديهم للقيام بمشاريعهم الخاصة والمستقلة.
3. ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة المشروعات الصغيرة على المستوى الجامعي في العراق، من حيث ندرة وقلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة .
4. رغم حداثة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة في العراق، إلا أن المشرعات الصغيرة في العينة والتي تمثل جزءً من المشروعات الصغيرة التي نشأت ونمت تحت مظلة استراتيجية وطنية داعمة خاصة بتنمية المشروعات، نجد أن خطة تنمية المشروعات هذه قد حققت انجازاً كبيراً من حيث عدد المشاريع وتنوعها وتوزعها ومتابعتها على مستوى الوطني.
5. تبين أن معظم المشروعات الصغيرة كانت من الصعوبة توفر التمويل وهذا يشير إلى أهمية الدعم التمويلي كجزء أساسي وجوهري من الخدمات المالية التي يمكن تقديمها لهذه المشروعات من قبل شركة الكفالات المصرفية وصندوق الاقراض. والمتمثل بقروض ميسرة ذات فوائد مناسبة وأقساط تسديد مريحة وفترات سماح مناسبة.
6. تبين أن درجة التأهيل العلمي لعبت دوراً إيجابياً في نجاح المشاريع في العينة ولم تشكل عاملاً معيقاً في نجاح مشاريعهم خصوصا ممن لايحملون شهادات اولية او جامعية (الاميين).
7. تبين أن أغلب مشاريع العينة تاثرت بالوضع الاقتصادي العام نسبياً وأن المشاريع التجارية عموماًهي أكثر المشاريع مرونة لا سيما الخدمية منها من حيث طبيعتها، وهذا يشير الى ان المشاريع الصغيرة ذات مرونة عالية مقارنة بالمشاريع الكبيرة والعملاقة من حيث تأثرها بالوضع الاقتصادي العام وتطوراته وأزماته ، وهو ما يؤكد على اهمية هذه المشاريع في التغلب على تداعيات الأزمات الاقتصادية وامكانية اللجوء إليها لتدارك آثار هذه الأوضاع والأزمات.
8. تبين ان عدد المستفيدين من حمله شهادات الاعداديات المهنية كانت لهم الحصة الاكبر من عدد المشاريع ، وهذا يشير الى الدعم الكبير لهذه الشريحة كونهم يملكون خبرات فنية متخصصة وخصوصا خريجي اعداديات الصناعة وكذلك فان حصة الاميين كانت لهم الحصة كبيرة ايضا من مجموع القروض، وهذا يشير الى دعم الدولة لهذه الشريحة من المواطنين كون اغلبهم من العاطلين عن العمل بسبب انخفاض مؤهلاتهم .
9. تبين أن نسبة كبيرة من مشاريع العينة قد عانت قلة وجود الايدي العاملة الفنية والمتدربة ، وهذا لايناسب الواقع الفعلي للمجتمع العراقي حيث تعتبر نسبة كبيرة ممن هم في سن العمل، عاطلين عن العمل بسبب عدم وجود فرص كافية، وكذلك يشير أنه على الرغم من توفر العمالة إلا أن سوق العمل يعاني من قلة التأهيل والكفاءة وفي اتجاهات مختلفة ، أو أن تأهيل العمالة في جانب العرض لا يلاقي جانب الطلب عليها.
10. تبين أن نسبة مساهمة الاناث في تأسيس مشاريع صغير هي قليلة جدا قياسا بالقروض الممنوحة للذكور لفتح نفس نوع المشاريع وفي جميع المحافظات العراقية وبمختلف انواع الصناعات وهذا مؤشر الى عدم بالدور الذي تاخذه المرأة من وعي ونضوج دورها الفعال للمشاركة في العملية الإنتاجية وبمختلف أنماطها، ولكن في نفس الوقت فان المشاريع الصغيرة شجعت المرأة أن تأخذ فرصتها في إثبات ذاتها كعاملة وأعطتها الجرأة على اقتحام مجالات عمل مختلفة تكون منحازة للذكور عادة.

ثانيا: التوصيات

تقدم البحث بالتوصيات الاتية:

1. المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال منظومة خدمات متكاملة، وابتكار آليات متنوعة ومتطورة لتقديم هذه الخدمات.
2. المساهمة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة عموماً، لا سيما تلك التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام.
3. ضرورة استمرار الدعم المستمر من قبل الدولة للمشروعات الصغيرة. وذلك عن طريق دعم نشاطات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عملية التشغيل والتوظيف ومنع القروض وتاسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في العراق وإيلاء الاهتمام الاكاديمي الكافي للمشروعات الصغيرة

5. ضرورة ايلاء الاهتمام الكافي من قبل الدولة متمثلة بمختلف مؤسساتها ذات العلاقة بالتنمية بالشرائح الاقتصادية متوسطة ومنخفضة الدخل، كونهم يمثلون نسبة سكانية كبيرة.
6. تطوير وتدريب وتاهيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل وتحويلها الى ايدي عاملة فنية وذات كفاءة عالية لكون وجود الايدي العاملة الفنية والمتدربة يعد ثروة كبيرة في المجتمع.
7. ضرورة تبني الدولة ومؤسساتها مشاريع صغيرة ومتوسطة تناسب التكوين البنيوي الخاص للمرأة وفي جميع المحافظات العراقية وبمختلف انواع الصناعات ليناسب الدور الذي تاخذه المرأة من وعي ونضوج دورها الفعال للمشاركة في العملية الإنتاجية وبمختلف أنماطها.
8. تشجيع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق لدعم برامج الرعاية والحماية الاجتماعية وتخصيص جزء من تخصيصات الموازنة الاستثمارية للدولة لانشاء المشاريع الصغيرة للمساهمة في إيجاد فرص عمل دائمة للمساهمة في تحسين الوضع المعيشي لاصحابها.
9. ضرورة تشريع الدولة لتشريعات خاصة تنظم وتراقب عمل المؤسسات الخاصة التي تتبنى عملية الاقراض للمشاريع الصغيرة الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل للمشاريع، والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها ، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية .
10. تشجيع اقامة شركات اضافية شبيهة بشركة الكفالات المصرفية لضمان مخاطر الائتمان الخاص بالمشروعات الصغيرة، للحصول على القروض الميسرة الممولة من قبل الجهة الراعية، وذلك بغية مواجهة صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، هذه المؤسسة التي تقوم مقام الضمانات العقارية والكفالات التجارية والشخصية، بهدف تأمين أولئك الذين لا يملكون ضمانات للقروض، ونسبة المخاطرة لمشاريعهم كبيرة.
11. أهمية إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدةوالذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.
12. ضرورة استعانة اصحاب المشاريع الصغيرة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة الاكاديمية او الخاصة والمتخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية لمساعدة المشاريع المتعثرة ، والوقوف على أسباب التعثر وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع بغية تقديم يد العون والمساعدة.
13. أهمية الاستثمار في القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية ، وذلك عبر التوجه مباشرة إلى شريحة الشباب المؤهلين لدخول سوق العمل بغية تنمية روح المبادرة والتوعية المبكرة لهم بفرص العمل المتاحة عن طريق إنشاء مشاريعهم المستقبلية الخاصة.
14. تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الخاصة والذين يملكون أفكاراً خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين. حيث أن ثقافة العمل لدى القطاع الحكومي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي هي الثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية عموماً، وتشجيع دور الإعلام في حملات التوعية العامة.

المصادر

1. الأسرج، حسين عبد المطلب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، 2011.
2. المنصور، كاسر، شوقي جواد، ادارة المشروعات الصغيرة، جامعة مؤتة، عمان مطبعة الحامد، 2000، ص 196
3. بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،سورية ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني 2006 ،ص 111.
4. جهاد عبد الله ، قاسم موسى ، ادارة المشاريع الصغيرة، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، 241.
5. سعاد برنوطي، ادارة الاعمال الصغيرة ابعاد للريادة، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الاردن، 2008، ص 17،148.
6. عبد الغفور عبد السلام، واخرين، ادارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، مطبع الارز، عمان الاردن، الطبعة الاولى، 2001،ص63.
7. ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية الإدارة والاقتصاد، 2009،ص13.

8. Clifford M. Baumback , B asic Small Business Management , Prentice Hall, Inc. English Language Edition, Jordan Book Centre Com. Limited, 1989, PP. (43) 50,445. ترجمة رائد.
9. David M. Kahando1, TirusMuyaMaina, Charity Mweru Maina An Appraisal of Financial Management Practices on the Growth of Micro Enterprise in Kenya Journal of Business and Economic Development 20170201.18 2017, 63-70.
10. Maitreyi Bordia Das , Philip O'Keefe, Enterprises Workers, and Skills in URBAN TIMOR-LESTE, WPS4177, World Bank Policy Research Working Paper 4177, March 2007.
11. Rhyne, Micro Finance for Banking and Investors, Mc, Graw Hill, New York, USA, 2009,P.7.
12. E. Ronge, L. Ndirangu and H. Nyangito, "Review of Government Policies for the Promotion of Micro and Small scale Enterprises" Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, KIPPRA Discussion Paper, 2002.
13. U. S. Muogbo, The impact of strategic human resource management on small and medium sized enterprises, Global Journal of Management and Business Studies, vol. 3(3), pp. 323-340, 2013.
14. http://vb.elmstba.com.